

## تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019

أ. مصطفى محمد أبو دراز<sup>(\*)</sup>

أ.د. هويدا عبد العظيم<sup>(\*\*)</sup> د. ياسر محمود أحمد<sup>(\*\*\*)</sup>

### • ملخص:

تعد دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام كبير من الاقتصاديين بل واحتلت مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي، ولقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة محددات النمو الاقتصادي، وكان من بين هذه المحددات التي أثارت جدلا واسعا دور التطور المالي بصفه عامه وتطور الجهاز المصرفي بصفه خاصه كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، ومن هنا جاء الهدف من هذه الدراسة لدراسة وتحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 2005 إلى 2019، وذلك من خلال دراسة قياسية تم الاعتماد فيها على طريقة المربعات الصغرى OLS، بواسطة برنامج (E-views) لقياس العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات وتم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي والتقارير المنشورة للبنك المركزي الأوغندي.

وتم اختيار النموذج الاقتصادي القياسي المعبر عن العلاقة بين معدل نم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع وخمس متغيرات مستقلة مفسرة، ووجد أن القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي بصورة ايجابية عن طريق كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة السيولة ونسبة رأسمال البنوك إلى الأصول.

وكانت التوصيات بتحسين خدمات البنوك والمؤسسات المالية في أوغندا، وزيادة عدد فروعها في جميع أنحاء البلاد، لتحسين التمويل للأفراد والشركات والحكومة، وبالتالي زيادة

<sup>(\*)</sup> باحث ماجستير بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان

<sup>(\*\*)</sup> أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

<sup>(\*\*\*)</sup> مدرس الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - أسوان

الإنفاق والإنتاجية والنمو الاقتصادي. كما يمكن التوصية بزيادة الاستثمار في تطوير الجهاز المصرفي في أوغندا، وتحسين التشريعات المالية لتشجيع المزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

**الكلمات المفتاحية:** أوغندا، تطور الجهاز المصرفي، تطور النظام المالي، البنوك، نمو اقتصادي

- **Abstract**

The study of economic growth and the factors influencing it is one of the topics that captured great interest from economists, and even occupied the forefront in the branches that economic thought researches. Economic thought has been concerned with studying the determinants of economic growth. The development of the banking system in particular as a determinant of economic growth, hence the aim of this study to study and analyze the relationship between the development of the banking system and economic growth in Uganda during the period from 2005 to 2019, through an econometric study in which the method of least squares was relied upon. OLS, by the program (E-views) to measure the economic relations between variables, and the data was collected from the World Bank database and the published reports of the Central Bank of Uganda.

The standard economic model expressing the relationship between the real GDP growth rate was chosen as a dependent variable and five independent variables explained, and it was found that the banking sector affects economic growth in a positive way through each of the loans directed to the private sector, the liquidity ratio, and the banks' capital-to-assets ratio.

The recommendations were to improve the services of banks and financial institutions in Uganda, and increase the number of their branches throughout the country, to improve financing for individuals, companies and the government, and thus increase spending, productivity and economic growth. It can also be recommended to increase investment in developing the banking system in Uganda, and to improve financial legislation to encourage more investments in this field.

**Keywords:** Uganda, the development of the banking system, the development of the financial system, banks, economic growth.

• مقدمة:

شكل النمو الاقتصادي هدفا تسعى لتحقيقه غالبية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لانعكاساته الإيجابية على مستوى الدخل الفردي، وبالتالي مستوى الرفاهية الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، من هنا شرعت دول عديدة في تطبيق سياسات وبرامج تصحيح اقتصادية تهدف إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي، بهدف الوصول إلى التنمية الحقيقية التي تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة وتذبذب مستويات الأسعار، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لأثر ذلك في كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة، وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر الجهاز المصرفي الجانب الرئيسي للقطاع المالي لأي دولة ويعتبرا جزءا أساسيا من البناء الاقتصادي والاجتماعي السائد، ويلعب الجهاز المصرفي دورا بالغ الأهمية في ظل أي من النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث يشار إلى النظام المصرفي المتطور بأنه ذلك النظام القادر على تخفيض نفقات المعاملات والمعلومات، وتسهيل تعبئه وتخصيص الاستثمارات بصورة كفاء، ووضع مصادر التمويل المتنوعة تحت تصرف قاعدة عريضة من الوحدات الاقتصادية، وان يكون القطاع المصرفي قادر على تحديد الأرباح والفرص، وتوجيه المشروعات، ورصد المخاطر وإدارتها وتنويعها ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا، كذلك تحليل واقع تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا، ويتمثل مجتمع البحث معتمدا على مؤشرات تطور الجهاز المصرفي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة التي يتسم بها الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز فرص الاستثمار وتمويل أنشطة الاقتصاد المختلفة، وتتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب مختلفة، ويمكن إبراز أهمها بالنقاط التالية:



1. أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في زيادة معدلات التراكم الرأسمالي ونمو الاقتصاد ككل.
2. قدرة الجهاز المصرفي على حشد وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات، وانعكاس كفاءة التمويل على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
3. أهمية تطور الجهاز المصرفي من اجل حشد الفوائض المالية.
4. اظهر أهمية الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في أوغندا واستثمارها في الاقتصاد الوطني.
5. التطبيق على دوله أوغندا كنموذج لدولة افريقية تقع جنوب الصحراء الكبرى تتشابههاوضاعها وظروفها الاقتصادية والمالية مع باقى الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء .

#### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي لدراسة وتحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا. كذلك تحليل واقع تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا. وتقديم توصيات لصناع القرار ورسمي السياسات لوضع الخطط المناسبة لتوظيف تطور الجهاز المصرفي لزيادة النمو الاقتصادي في أوغندا.

#### مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوضع الذي يعاني منه الاقتصاد الأوغندي وسعيه لتوفير مصادر تمويل كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و حيث أن تطور الجهاز المصرفي في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، فهو يعمل على زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاجية ومن ثم الوصول للنمو الاقتصادي، ولا زال تطور الجهاز المصرفي الأوغندي محدودا ، لذلك اقتضى الامر توضيح ما إذا كان للقطاع المصرفي الأوغندي ودرجه تطوره دور فعال في النمو الاقتصادي أم أنه لا يؤدي أي دور لخدمة النمو والتنمية الاقتصادية وتحديد أهم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي الأوغندي، وكيف لتطور الجهاز المصرفي أن يؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي تكمن المشكلة فيالأجابة عن التساؤل:

إلى أي مدى يساهم تطور الجهاز المصرفي الأوغندي في النمو الاقتصادي؟  
تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هي طبيعة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. هل هناك علاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا؟
2. ما هو شكل واتجاه تلك العلاقة؟

فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة إيجابية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

أوغندا دولة أفريقية جنوب الصحراء وتعد نموذج مشابه لعدد كبير من الدول الأفريقية الأخرى، وقد شهدت أوغندا نمواً اقتصادياً كبيراً منذ العام 2005 حتى 2019، ونفذت الحكومة عدداً من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك التقليل من الإجراءات وتسهيلها وتحسين الوصول إلى الائتمان. لذلك يتمثل مجتمع البحث في مؤشرات تطور الجهاز المصرفي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة أوغندا، وتم اختيار الفترة من 2005 إلى 2019 للدراسة وهو بداية تطبيق قانون المؤسسات المالية الأوغندي الصادر في ديسمبر 2004 حيث بدأت نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الظهور بعد استقرار البيئتين القانونية والأحوال السياسية في مما وفر الظروف الملائمة لتطور الجهاز المصرفي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى ols، بواسطة برنامج (E-views) لقياس العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، علماً



بأن اختيار الدراسة لهذه المنهجية قد جاء في سياق ما استخدمته دراسات أخرى، وأيضاً ما جاء في الإطار النظري للاقتصاد القياسي. وتم اختيار النموذج الاقتصادي القياسي التالي:

$$YG_{it} = f (CR_{it}, MTR_{it}, INVEST_{it}, BNKCAP_{it}, GOV_{it})$$

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت قياس أثر تطور وعمق الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي. وسوف نستعرض بعض هذه الدراسات ونتائجها والنماذج القياسية المستخدمة فيها وطرق اختبارها:

دراسة (Shittu and Ayodele, 2012)<sup>1</sup>، هدفت لفحص العلاقة الموجودة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا، خلال الفترة الممتدة بين (1970-2010) واستخدم فيها مؤشرات الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كقياس للتطور المالي، استخدم في الدراسة اختبار السببية لGranger، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت إلى نتيجة مهمة من خلال مجموعة من التحليلات على أن اتجاه السببية يختلف عبر الدول، مع اعتبار أن التطور المالي يعتبر عامل في عملية التنمية، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للكتلة النقدية على النمو الاقتصادي على عكس الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الذي لم يظهر له أي أثر على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة (Odhiambo and Sheilla, 2022)<sup>2</sup> عن التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا: خلصت إلى أن هناك ارتباط سببي متعدد المتغيرات، حيث قاما

<sup>1</sup>Shittu, Ayodele Ibrahim: **Financial intermediation and economic growth in Nigeria**. *British Journal of Arts and Social Sciences* 4.2 (2012):164-179.

<sup>2</sup>Odhiambo, Nicholas M., and Sheilla Nyasha.: **Financial development and economic growth in Uganda: A multivariate causal linkage**, *Journal of African Business* 23.2 (2022): 361-379.

يبحث العلاقة السببية الديناميكية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 1980 إلى 2015. وتم تضمين متغيرين متقطعين، وهما المدخرات والتضخم، جنباً إلى جنب مع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في بيئة سببية متعددة المتغيرات، وتم استخدام خمسة مقاربات لتنمية القطاع المالي وهي عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأصول بنوك الودائع كنسبة مئوية من أصول البنوك، والمطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الخاص من قبل بنوك الأموال المودعة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وودائع البنوك للناتج المحلي الإجمالي وباستخدام منهج ARDL، تكشف نتائج الدراسة أن اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا ليس واضحاً، وهي تختلف من نموذج إلى آخر، اعتماداً على الوكيل المستخدم للتنمية المالية. عندما تكون التنمية المالية مقارنة بالخصوم السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، يسود تدفق سببي أحادي الاتجاه من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي. عندما تُعتبر نسبة أصول البنوك المودعة إلى أصول البنك وكيلاً للتنمية المالية، نجد أن العلاقة السببية القوية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تسود. ومع ذلك، عندما يتم استخدام عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي والائتمان الخاص من قبل بنوك الأموال المودعة إلى الناتج المحلي الإجمالي كنماذج بديلة، ولا توجد علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أي من الاتجاهين. وبناءً على هذه النتائج، يوصى بأنه عند صياغة السياسات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، يجب على صانعي السياسات استهداف وكلاء التنمية المالية التي يقودها النمو حيث قد تختلف نتائج تنفيذ السياسة اعتماداً على وكيل التنمية المالية المستهدفة. اما دراسة (جميلة يحيى صحراوي، 2011)<sup>1</sup>، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر تطور كلا من السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة

<sup>1</sup> جميلة يحيى صحراوي: أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن (1979-2009)، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة، 2011).





(1979-2009). ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق الاختبارات والأساليب القياسية الآتية: اختبار جذر الوحدة، اختبار الاستقرارية للنموذج، اختبار التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ. حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمثل للنمو الاقتصادي، ومتغيري القيمة السوقية للأسهم ومعدل دوران الأسهم ممثل لتطور السوق المالي، ومتغيري عرض النقد والائتمان المحلي لتمثيل تطور الجهاز المصرفي، وتم إضافة الإنفاق الحكومي كمثل للسياسة المالية، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تبين أن الائتمان المحلي له تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما تبين أن العرض النقد، والقيمة السوقية، ومعدل الدوران تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة عن الكفاءة المصرفية والمنافسة في البلدان منخفضة الدخل: حالة أوغندا، ذكرت أن هناك قلق من سيطرة الدولة على الأنظمة المصرفية غير الفعالة والهشة في العديد من البلدان منخفضة الدخل، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء، مما يشكل عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي، في هذا السياق، تحلل هذه المقالة بشكل منهجي تأثير إصلاحات القطاع المصرفي بعيدة المدى التي أجريت في أوغندا على منافسة القطاع المصرفي وكفاءته، وباستخدام نماذج المنافسة والكفاءة المصرفية التي تم تقديرها في الغالب في الدول الصناعية، نجد أن مستوى المنافسة قد ارتفع بشكل كبير وارتبط بارتفاع كفاءة القطاع، علاوة على ذلك، في المتوسط تعتبر البنوك الكبيرة والبنوك المملوكة للأجانب أكثر كفاءة من غيرها، بينما تراجع كفاءة البنوك الأصغر مع زيادة الضغوط التنافسية<sup>1</sup>.

وفي دراسة عن الشمول المالي والنمو الاقتصادي في أوغندا دراسة حالة لمناطق مختارة في غرب أوغندا، وقد أجريت الدراسة لفحص دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي على أساس مناطق مختارة من غرب أوغندا، اعتمد الباحثون تصميم المسح

<sup>1</sup>Hauner, David, and Shanaka J. Peiris.: **Banking efficiency and competition in low-income countries: the case of Uganda**, Applied Economics 40, no. 21 (2008):2703-2720.

المقطعي واستخدمت كل من الأساليب الكمية والنوعية في جمع البيانات وتحليلها، استخدمت الدراسة أساليب بسيطة لأخذ العينات العشوائية والهادفة لاختيار 194 مستجيباً، كشفت النتائج أن الشمول المالي مهم في دعم النمو الاقتصادي، إنه يدعم التوزيع العادل لفوائد النمو، ويغير طريقة معيشة الناس، ويعزز تكوين رأس المال، ويمكن الناس من الذهاب إلى الخدمات المالية التي تلائم احتياجاتهم، أشارت الدراسة إلى أن سكان أوغندا الذين يعيشون تحت خط الفقر آخذون في الانخفاض، وهو ما يبدو دقيقاً في سياق الدخل القومي ولكن بشكل غير لائق في سياق دخل الأسرة، في حين أن هناك مؤشرات على انخفاض القيود على الوصول إلى رأس المال العامل، وتقليل القيود على الوصول إلى الخدمات المالية، والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فإن العاملين في مجال الأعمال التجارية لا يرون فعالية أجنادات الحكومة الموجهة لدعم التجارة أو الاستثمار الدوليين، لذلك، توصي الدراسة بضرورة قيام الحكومة بمراجعة وإعادة تصميم سياساتها بشأن الأعمال التجارية الدولية ودعم الاستثمارات المحلية، هناك حاجة لمقاييس كمية للتأكد من مدى تناسب دخل الأسرة مع الدخل القومي، أوصت العديد من الأوراق بالتدخلات الحكومية في الوصول إلى الخدمات المالية<sup>1</sup>.

وفي دراسة عن تطوير الوساطة في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي: أدلة من نيجيريا، بينت أن في الاقتصادات النامية، تعمل البنوك كقناة للتعبئة الفعالة للموارد المالية من القطاعات الفائضة للتخصيص الفعال لقطاعات العجز للاستثمار الإنتاجي الذي سيؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي، تهدف الدراسة إلى تقييم ما إذا كان التطور في عملية الوساطة في القطاع المصرفي في شكل زيادة في عدد الفروع، والائتمان للقطاع الخاص، وكفاءة الوساطة وإجمالي الأصول حفز النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> Eton, M., Gilbert, U., Fabian, M., Godfrey, B., & Benard, P. O.: **Financial Inclusion and Economic Growth in Uganda A case study of selected districts in Western Uganda**, International Journal of Advances in Scientific Research and Engineering (IJASRE), ISSN:2454-8006, DOI: 10.31695/IJASRE, Vol. 5 No. 10 (2019): Volume 5 Issue 10 Oct (2019)



في نيجيريا خلال الفترة 1987-2018، استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج انحدار المربع الأدنى الديناميكي العادي ونموذج تصحيح الخطأ في تحديد العلاقة بين المتغيرات، أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشرات تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا ؛ بينما في المدى القصير، يكون للعدد الوحيد من فروع البنوك وإجمالي أصول البنك تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، مما يدل على أن الكثير من أداء النمو المتفوق في نيجيريا يُعزى إلى زيادة عدد فروع البنوك والنمو في إجمالي البنك، أصول، بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، توصي الدراسة بأن يقوم البنك المركزي النيجيري بمراقبة أنشطة البنوك التجارية من حيث توزيع الفروع لضمان انتشار أوسع وحتى توزيع متساوٍ وكذلك مراجعة قاعدة أصول البنوك من وقت لآخر من أجل ترقى إلى المعايير الدولية من أجل زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

وفي دراسة عن تأثير تعميق القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كينيا، وجد أن عمق القطاع المالي بشكل عام يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الاقتصادية والاستثمار والنمو، يعمل تعميق القطاع المالي على تمكين الوسطاء الماليين من أداء وظائفهم المتمثلة في تعبئة وتجميع وتوجيه المدخرات المحلية إلى رأس المال المنتج بشكل أكثر فعالية وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تعميق القطاع المالي على التنمية الاقتصادية في كينيا، اعتمدت الدراسة على تصميم مقارن كمي، كان المجتمع المستهدف لهذه الدراسة هو: 44 مؤسسة مصرفية (43 بنكًا تجاريًا وشركة تمويل عقاري واحدة - MFC)، تعمل في كينيا في 31 ديسمبر 2011، استخدمت الدراسة بيانات ثانوية تم جمعها من البنك المركزي في Kenya و تقارير Deloitte، بما أن البيانات المستخدمة كانت بيانات ثانوية، فقد أجرت الدراسة إحصاءً للقطاع المصرفي حيث تم تضمين جميع البنوك التجارية البالغ عددها 44 بنكًا، تم تبرير استخدام البيانات الثانوية على أساس

<sup>1</sup> Bernard Azolibe, Chukwuebuka.: **Banking sector intermediation development and economic growth: Evidence from Nigeria**, Journal of African Business 23.3 (2022): 757-774.

أن بعض هذه المصادر لديها معلومات كانت محورية للغاية لهذه الدراسة وتم فحصها وقبولها، أثبتت هذه الدراسة أن القطاع المالي كان مستقرًا خلال فترة الدراسة كما يتضح من العدد المستقر للمؤسسات المصرفية التي تتبع لوائح صارمة من قبل البنك المركزي الكيني مما قلل من وتيرة إفلاس البنوك التجارية، خلال فترة الدراسة (2007 - 2011)، كان تعميق القطاع المالي عاليًا حيث سعت البنوك التجارية للاستفادة من عملياتها من خلال اعتماد تقنيات جديدة بما في ذلك أتمتة العمليات المصرفية واعتماد أجهزة الصراف الآلي بدلاً من تقديم الخدمات فقط من خلال فروع الطوب والملاط، بدأ النمو الاقتصادي بأعلى مستوى قدره 7,1 ثم تذبذب إلى مستوى منخفض قدره 1,5 في 2008، لذلك توصي هذه الدراسة بأن تضمن حكومة كينيا الكفاءة في تنظيمها وإشرافها على جميع المؤسسات المالية في السماح لمزيد من البنوك الخاصة والمؤسسات المالية غير المصرفية، المؤسسات لتوسيع أسواقها المالية لتسريع التنمية المالية وتحسين الهيكل المالي الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في كينيا، وتوصي الدراسة كذلك بأن تقوم الحكومة من خلال مكاتبها ذات الصلة بتعزيز تطوير مؤسسات التمويل الأصغر لأنها تلعب دورًا رئيسيًا في تعميق الخدمات المالية في كينيا وفي التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية<sup>1</sup>.

ودراسة أخرى عن التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا: علاقة سببية متعددة المتغيرات، تم استكشاف العلاقة السببية الديناميكية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 1980 إلى 2015، على الرغم من أن الجدل حول العلاقة بين التمويل والنمو كان محتدمًا لعقود من الزمن، فإن أوغندا، تمامًا مثل العديد من المناطق الفرعية الأخرى ذات الدخل المنخفض - لم تتلق البلدان الأفريقية الصحراوية حتى الآن تغطية كافية للموضوع، للقضاء على تحيز الإغفال المتغير المرتبط ببعض الدراسات السابقة، تم تضمين متغيرين متقطعين هما المدخرات

<sup>1</sup> Sindani, Moses, and A. N. Buchichi.: **The impact of financial sector deepening on economic growth in Kenya**, International Academic Journal of Information Sciences and Project Management, Volume 1, Issue 1, pp. 41-64 (2013).



والتضخم، جنباً إلى جنب مع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في بيئة سببية متعددة المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام خمسة مقاربات لتنمية القطاع المالي في الدراسة الحالية، وهي عرض النقود، وأصول بنوك الودائع المالية كنسبة مئوية من الأصول المصرفية، والمطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الخاص عن طريق إيداع البنوك المالية إلى GD، والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام نهج ARDL، تكشف نتائج الدراسة أن اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا ليس واضحاً، وهي تختلف من نموذج إلى آخر، اعتماداً على الوكيل المستخدم للتنمية المالية، عندما تكون التنمية المالية مقارنة بالخصوم السائلة مقابل الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتبين أن السببية أحادية الاتجاه من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي تسود، عندما تُعتبر نسبة أصول البنوك المودعة إلى أصول البنك وكيلاً للتنمية المالية، فإن السببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تسود، أخيراً، عند استخدام عرض النقود والائتمان الخاص من قبل بنوك الأموال المودعة إلى وكلاء الناتج المحلي الإجمالي، لا توجد علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أي من الاتجاهين، بناءً على هذه النتائج، يوصى بأنه عند صياغة السياسات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، يجب على صانعي السياسات استهداف وكلاء التنمية المالية التي يقودها النمو، حيث قد تختلف نتائج تنفيذ السياسة اعتماداً على وكيل التنمية المالية المستهدفة<sup>1</sup>.

وفي دراسة التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا، تم تقديم النتائج التجريبية حول العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أوغندا من 1970 إلى 2002، تدعم النتائج فرضية McKinnon-Shaw، التي تشير إلى أن إزالة التشوهات في القطاع المالي تحفز النمو الاقتصادي، في أوغندا، كانت هناك إصلاحات في القطاع المالي منذ عام 1992، تساعد هذه العوامل في تفسير العلاقة الإيجابية بين التنمية

<sup>1</sup> Odhiambo, Nicholas M & Nyasha, Sheilla,: **Financial development and economic growth in Uganda: A multivariate causal linkage**, Working Papers 25711, University of South Africa, Department of Economics, 2019.

المالية والنمو الاقتصادي في البلاد، تستخدم الدراسة متغيرًا وهميًا لفحص تأثير إصلاحات القطاع المالي، معامل المتغير الوهمي إيجابي وهام، مما يعني أن التغييرات التي أحدثتها تحرير الاقتصاد كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الحقيقي في أوغندا<sup>1</sup>.

### وبناء على الدراسات السابقة، يمكن الوصول للملاحظات التالية:

1. تعتبر الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر تطور القطاع المالي بصفة عامه، وتطور القطاع المصرفي وسوق المال على النمو الاقتصادي بصفة خاصة، إلا أنها تعد منفردة ومتخصصة، بوصفها دراسة عربية تناولت بالدراسة هذا الموضوع على دولة أفريقية.

2. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية للدراسة من حيث توضيح أثر تطور الجهاز المصرفي وسوق المال على النمو الاقتصادي، كذلك في عرض النظريات المفسرة لتلك العلاقة، بالإضافة إلى أنها استخدمت المؤشرات الكمية في قياس مدى تأثير مؤشرات تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

3. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب

### أولاً: الإطار النظري للدراسة:

#### مفهوم النمو الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الدخل القومي عبر الزمن، ويمكن قياس هذا الدخل عن طريق الناتج القومي الإجمالي الحقيقي<sup>2</sup>. كما عرف أيضاً على أنه

<sup>1</sup> Kilimani, Nicholas.: **Financial Development and Economic Growth in Uganda**, The IUP Journal of Financial Economics. V. (2007), 14-34.

<sup>2</sup> Susan P. Shapiro & Law & Society Association: **Conflicting Responsibilities Maneuvering Through the Minefield of Fiduciary Obligations**, Paper Presented at the Annual Meeting of the Law and Society Association, (Toronto: June, 1995), p69



الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو عن طريق الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

ومن المؤكد أن الجهاز المصرفي وأسواق المال أو القطاع المالي بصفة عامة لا يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بل من خلال بعض القنوات الوسيطة كآلية للتأثير وتمكين الوساطة المالية أن تسهم في تحسين نوعية وكمية الاستثمارات ومن ثم التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، هذه القنوات عادة ما ترد في الأدبيات الاقتصادية كمؤثرات محتملة في النشاط الاقتصادي ومعدل النمو.

حيث يقوم النظام المالي بمجموعة من الوظائف بهدف تحفيز والرفع من تراكم رأس المال والإبداع التكنولوجي كما أشار الاقتصادي (Ross Levine 1997)، وبالتالي يعتبر عنصر تراكم رأس المال والإبداع هما القناتين التي تمارس الوساطة المالية تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

#### مفهوم العمق المالي وتطور الجهاز المصرفي:

يشير مصطلح العمق المالي إلى القدرة على تمويل الأنشطة باستخدام الديون بدلاً من الأموال الخاصة<sup>3</sup>، ويشمل مجموعة مؤشرات تقيس عمق الجهاز المصرفي وعمق الأسواق المالية، ومن مؤشرات قياس عمق وتطور الجهاز المصرفي نسبة مبلغ الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبه القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>Solow, R. M.: **Growth Theory Second Edition Oxford Edition** (New York: Oxford University Press, 2000), p32.

<sup>2</sup>Levine, Ross.: **Financial development and economic growth: views and agenda**, Journal of economic literature 35, no. 2 (1997): 688-726.

<sup>3</sup>World Bank. 2012. **Global Financial Development Report 2013: Rethinking the Role of the State in Finance**. World Bank, Washington, DC (<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>).

<sup>4</sup>Asli Demirgüç-Kunt, Ernesto López Córdova, María Soledad Martínez Pería, Christopher Woodruff, **Remittances and banking sector breadth and depth: Evidence from Mexico**, Journal of Development Economics, Volume 95, Issue 2, (2011), Pages 229-241.

## تعريف الجهاز المصرفي:

هو مجموعة من المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ومن ثم تكون وظيفة النظام المصرفي هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين الفردي والوطني<sup>1</sup>. ويتحدد النظام المصرفي بشكل هرم من المؤسسات المصرفية يتربع على قمته البنك المركزي وتشكل أضلاعه البنوك التجارية وبنوك الادخار والبنوك المتخصصة هي التي تكون النظام المصرفي الذي يسيطر على شئون النقد والائتمان داخل الاقتصاد.

## وظائف الجهاز المصرفي:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في دعم الاقتصاد الوطني ومنها<sup>2</sup>: تجميع المدخرات، وتوفير الموارد المالية، وإجراء معاملات التسوية والدفع، وتجميع المعلومات المالية وتحليلها، وتوفير السيولة، وتدنية المخاطر، وتحقيق السياسة النقدية.

## مؤشرات النمو الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي في أوغندا:

يبين الشكل رقم (1) تطور وزيادة الناتج القومي الإجمالي لدولة أوغندا من 9.4 ترليون شيلنج عام 2000 إلى 148.3 ترليون عام 2021 بمتوسط معدل نمو 6% سنويا خلال الفترة 2000-2021، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 257.8 دولار أمريكي إلى 883.9 دولار بمتوسط معدل نمو 2.8 سنويا خلال الفترة 2000-2021، وبلغ التضخم في عام 2000 نحو 3.4% وفي عام 2021 بلغ نحو 2.2% وبمتوسط 6% خلال الفترة.

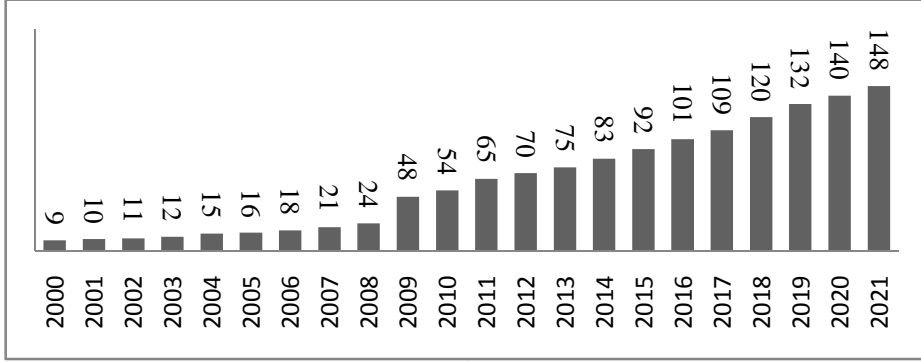
إبراهيم بدر شهاب: مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة<sup>1</sup>  
المختلطة الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية (الأردن: الجامعة الأردنية، 1990) ص: 80  
<sup>2</sup> سهام مخلوفي، محمد لحسن علاوي: دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية: حالة الجزائر والاردن 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2016). ص: 14





شكل رقم (1)

تطور إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) ترليون للفترة 2000-2020

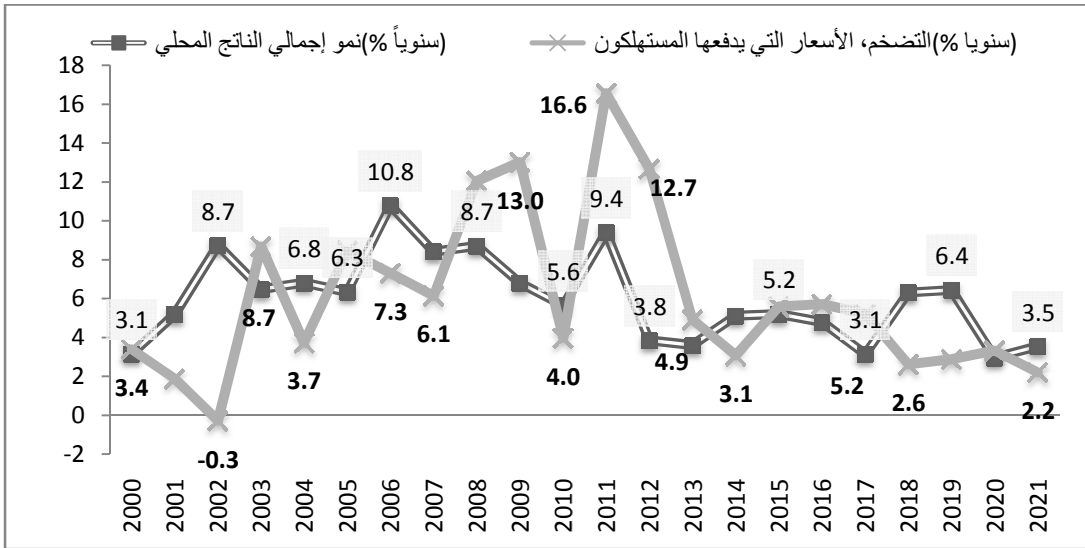


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ومن الشكل رقم (1) يظهر النمو المطرد لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية للفترة 2000-2021 حيث تضاعف الناتج بنحو 15.7 ضعف.

شكل رقم (2)

تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم للفترة 2000-2021

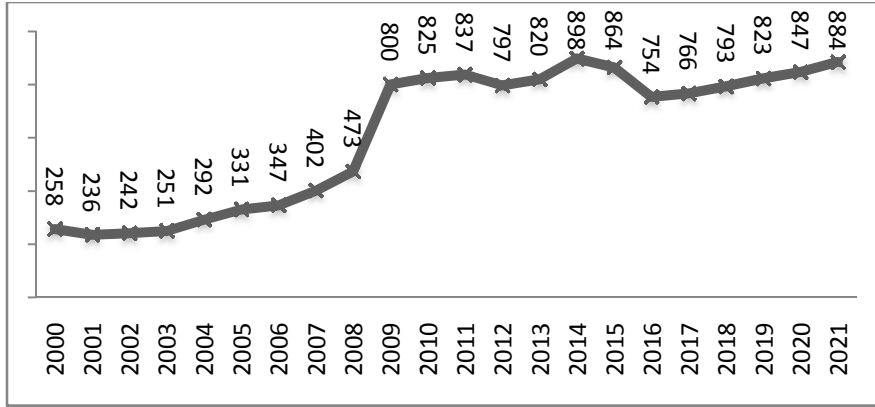


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

والشكل رقم (2) يظهر تذبذب وتقارب معدلي النمو لكل من نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم للفترة 2000-2021، وبلغ أدنى معدل للنمو في عام 2000 بنحو 3.1% والأعلى كان عام 2006 بنحو 10.8، بينما أدنى معدل للتضخم كان عام 2002 وبلغ نحو -0.3% والأعلى كان في عام 2009 وبلغ نحو 13.0%.

شكل رقم (3)

تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة 2000-2021

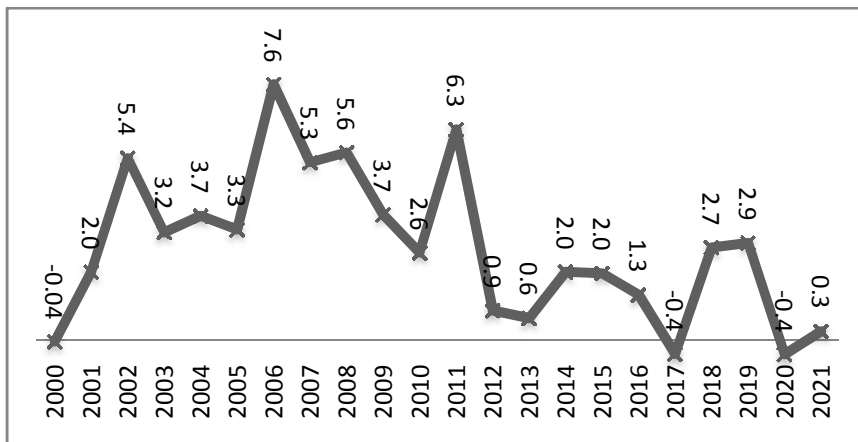


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

والشكل رقم (3) يظهر تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 2000-2021، يظهر أن أقل قيمة كان في عام 2001 وبلغ نحو 236 دولار أمريكي، وأعلى كان في عام 2014 وبلغ نحو 897.5 دولار أمريكي.

شكل رقم (4)

النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) للفترة 2000-2021



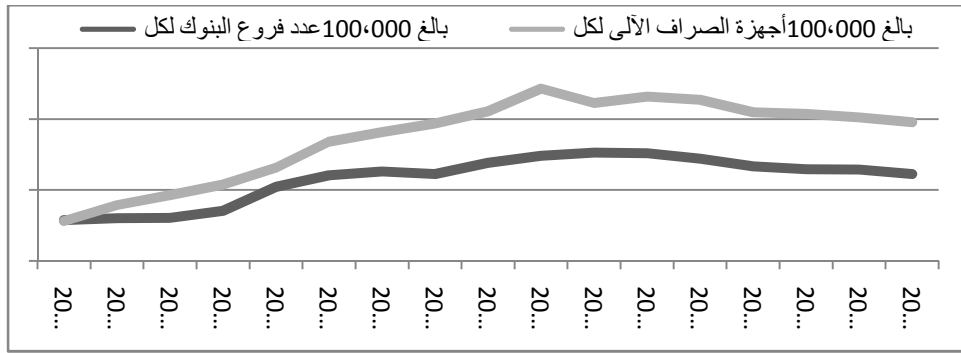
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

والشكل رقم (4) يظهر تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2021، يظهر نموا متذبذبا وبلغ أعلى معدل نمو في عام 2006 وبلغ نحو 7.6٪ والأقل كان في أعوام 2000 و 2017 و 2020 وبلغ نحو -0.4.

ويمثل الشكل رقم (5) تطور عدد فروع وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في دولة أوغندا خلال الفترة 2004-2020:

#### شكل رقم (5)

تطور عدد فروع وأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ في أوغندا  
خلال الفترة 2004-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويظهر الشكل البياني اتجاه تطور عدد فروع وأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ في أوغندا خلال الفترة 2004-2020، حيث بلغ أكبر عدد في عام 2013 ثم بدأ في الانخفاض بعد ذلك.

وبلغ إجمالي عدد البنوك في أوغندا 26 بنكا وعدد الفروع 622 فرعا و918 ماكينة صرف آلية في ديسمبر 2021، بزيادة من 581 فرعا و898 ماكينة صرف آلية في ديسمبر 2020، بينما بلغ عدد البطاقات المالية المصدرة حتى ديسمبر 2021 نحو 2.15 مليون بطاقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>[www.bou.or.ug/bou/bouwebsite/bouwebsitecontent/publications/Statistical\\_Abstract/2021/2021-Bank-of-Uganda-Statistical-Abstract.pdf](http://www.bou.or.ug/bou/bouwebsite/bouwebsitecontent/publications/Statistical_Abstract/2021/2021-Bank-of-Uganda-Statistical-Abstract.pdf)

تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019

ويظهر الجدول رقم (1) تطور إجمالي الادخار:

جدول رقم (1) مؤشرات الادخار في أوغندا للفترة 2000-2021

نسبة الادخار لإجمالي الدخل القومي	نسبة الادخار المحلي لإجمالي الناتج المحلي	إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية مليار شلن)	إجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) مليار	
14.6	8.0	497.8	889.1	2000
15.0	7.0	409.3	850.6	2001
17.0	5.8	355.6	1026.6	2002
18.2	7.2	476.8	1176.3	2003
21.5	10.2	812.0	1663.0	2004
21.5	11.9	1097.0	1925.8	2005
18.0	8.3	823.5	1748.2	2006
17.1	8.8	1052.4	2000.2	2007
22.8	15.3	2206.5	3231.2	2008
18.0	14.6	3659.5	4447.5	2009
19.0	15.2	4065.9	4985.6	2010
16.8	12.8	3579.3	4623.4	2011
18.9	14.8	4028.4	5063.1	2012
23.0	20.3	5883.0	6497.7	2013
25.7	23.5	7678.7	8198.7	2014
16.9	14.3	4629.6	5369.5	2015
24.6	20.9	6093.4	7065.8	2016
24.2	21.1	6486.9	7255.1	2017
18.4	19.1	6276.3	5621.7	2018
17.3	20.1	7088.5	5529.6	2019
14.3	19.2	7233.0	4766.2	2020
10.1	18.0	7276.8	3560.6	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

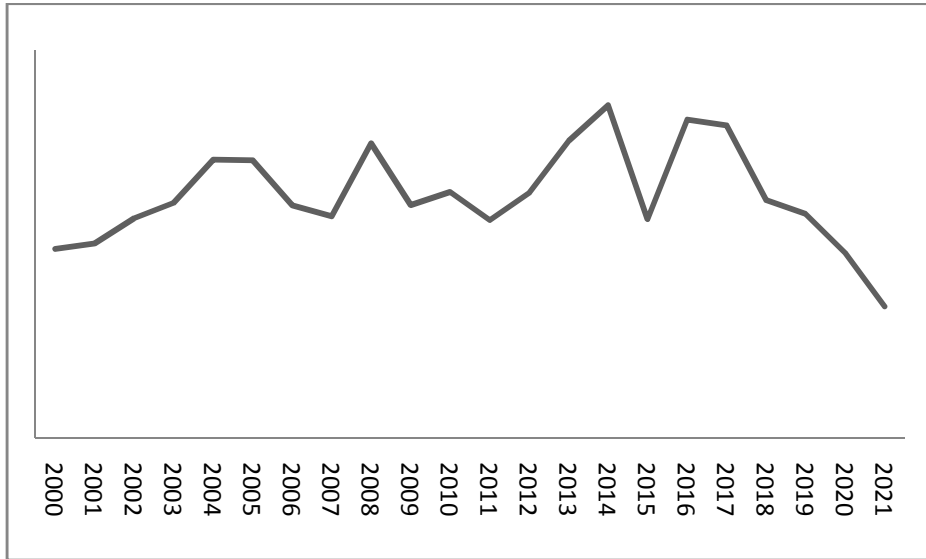
يظهر الجدول رقم (1) تطور إجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) حيث كان نحو 889.1 مليار في عام 2000 وارتفع إلى نحو 3560 مليار في



2021، وكان إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) نحو 497.8 مليار شلن ثم ارتفع إلى نحو 7277 مليار، وبلغت نسبة إجمالي الادخار المحلي لإجمالي الناتج المحلي في عام 2000 نحو 8% وظل يتذبذب بين أعلى نسبة بلغت 23.5% في عام 2014 وأدنى نسبة 5.8% في عام 2002 وبلغ نحو 18% في عام 2021، وكان إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الدخل القومي في عام 2000 نحو 14.6% وظل يتذبذب بين أعلى نسبة بلغت 25.7% في عام 2014 وأدنى نسبة في عام 2021 بنحو 10.1%، وفي العموم نمى الادخار خلال الفترة غير أن نسبة النمو ظلت شبه ثابتة مقابل الناتج المحلي، ولتحقيق النمو الاقتصادي لا بد من زيادة معدلات الادخار المحلية لتقوم بتمويل الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج.

#### شكل رقم (6)

تطور نسبة إجمالي الادخار لإجمالي الدخل القومي في أوغندا الفترة 2000-2021

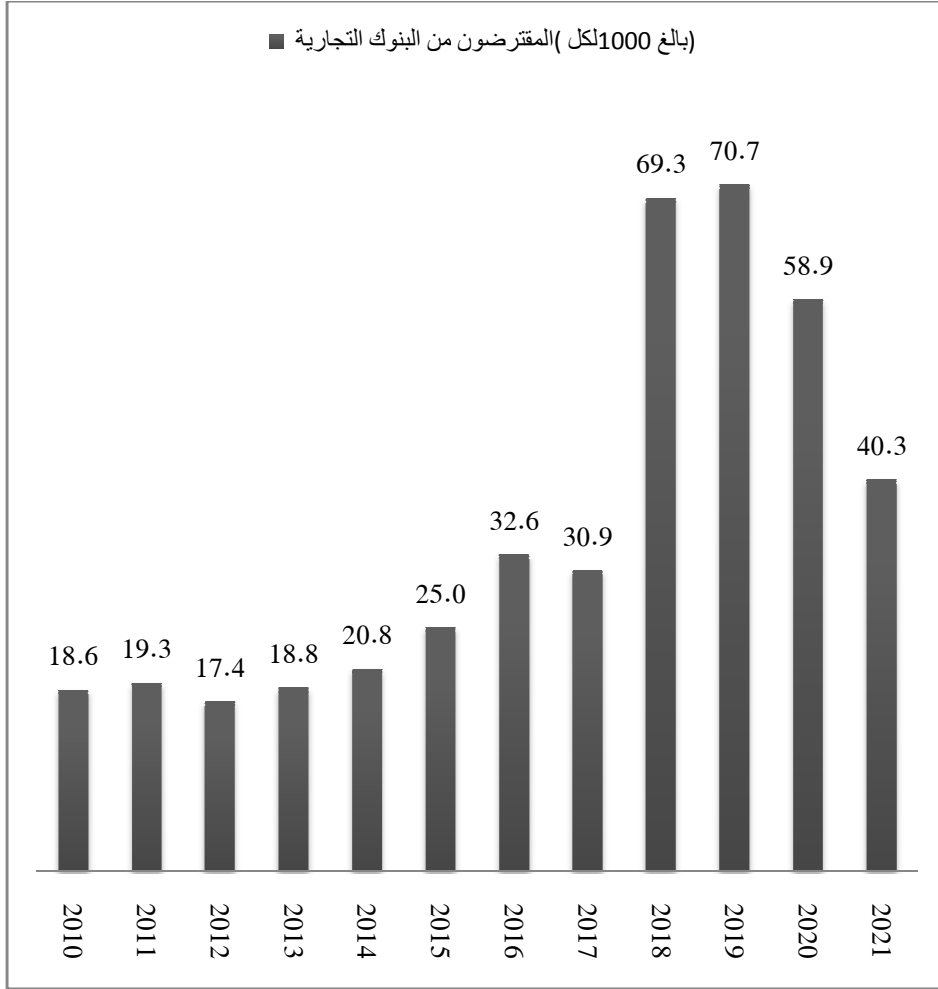


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم 1.

ويظهر الشكل تحرك نسبة إجمالي الادخار للدخل القومي، حيث يظهر تذبذب خلال السنوات، لكن هذا التذبذب داخل اتجاه ثابت وهو ما يدل على ضعف نمو الادخار فعلياً.

شكل رقم (7)

المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)



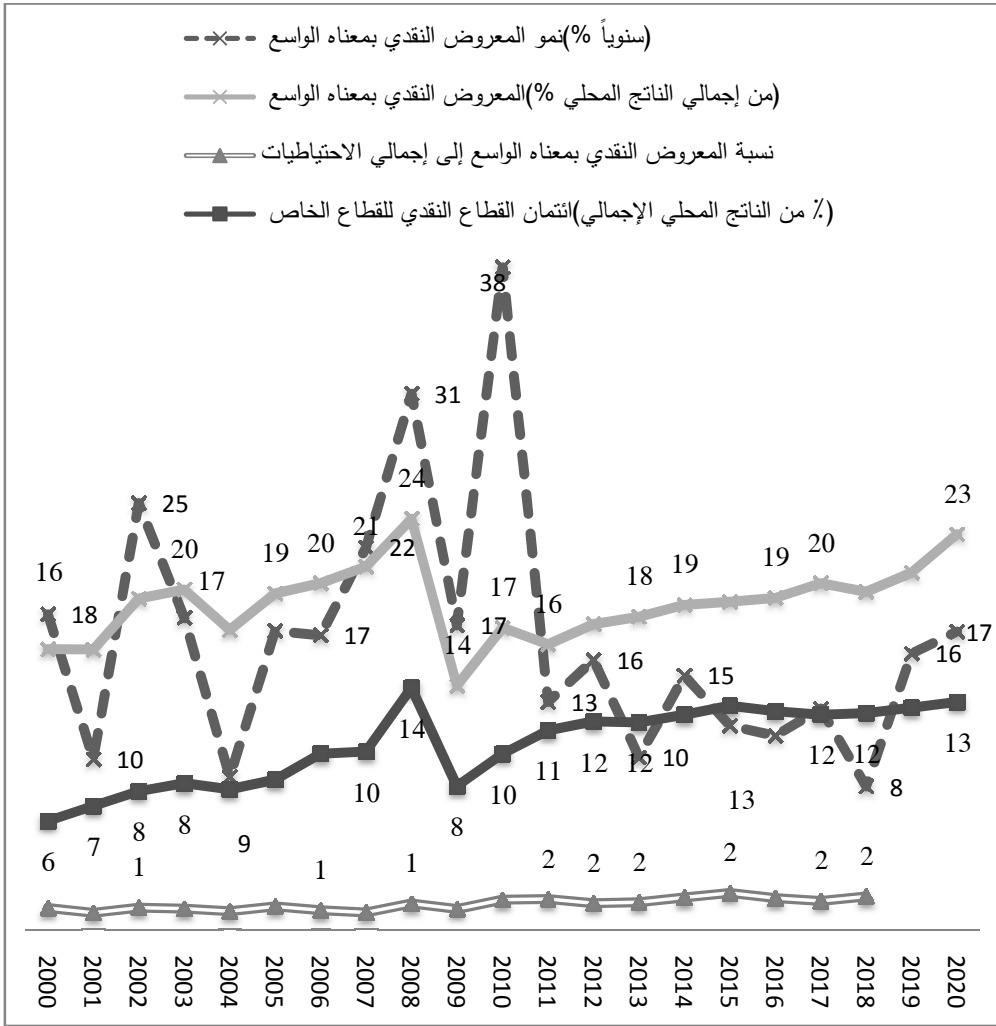
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويبين الشكل رقم (7) زيادة نسبة المقترضين من البنوك التجارية من نحو 18.6 مقترض لكل ألف بالغ إلى نحو 40 مقترض في 2021، وكان أكبر عدد من المقترضين في عام 2019 ووصل لنحو 70.7 مقترض، وما زالت هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بالمستويات المطلوبة.

ويوضح الشكل رقم (8) نسبة المعروض النقدي لإجمالي الناتج المحلي في أوغندا للفترة 2000-2021:

شكل رقم (8)

المعروض النقدي في أوغندا للفترة 2000-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويظهر الشكل رقم (8) اتجاه نمو المؤشرات الثلاث في أوغندا خلال فترة الدراسة، ويتبين شبه ثبات الاتجاه العام، وهو ما يشير لعدم تطور الجهاز المصرفي الأوغندي بالشكل الكافي لإحداث النمو الاقتصادي المناسب وقيادته.

ويبين الجدول رقم (2) بعض مؤشرات العمق المالي في أوغندا للفترة 2000-2021:

جدول رقم (2) بعض مؤشرات العمق المالي في أوغندا للفترة 2000-2021

إجمالي حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي	رأسمال سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	مجموع الأصول التي تحتفظ بها بنوك والأموال المودعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
-	0.0	-	19.0	15.8	7.7	2002
-	0.0	-	19.6	15.5	8.3	2003
-	0.2	-	17.2	13.9	7.6	2004
-	0.2	-	19.3	14.6	8.5	2005
-	0.3	-	19.9	15.7	10.0	2006
-	0.4	-	20.9	16.8	10.1	2007
0.1	0.2	-	33.0	28.2	19.3	2008
0.0	0.6	-	16.3	14.1	9.6	2009
0.0	0.4	-	17.4	14.8	10.1	2010
0.0	0.7	11.7	12.6	15.7	12.2	2011
0.0	0.7	12.2	12.1	15.1	11.0	2012
0.1	0.8	12.2	17.4	21.7	15.3	2013
0.2	1.0	12.9	12.2	15.4	10.6	2014
0.6	1.4	13.8	14.0	16.7	12.3	2015
0.7	1.9	13.6	14.4	17.0	12.0	2016
0.8	0.1	13.5	15.0	16.9	11.8	2017
0.8	0.1	13.6	14.9	17.1	12.1	2018
0.9	0.1	13.8	15.7	17.7	12.2	2019
1.0	0.1	14.2	18.3	21.5	13.3	2020
-	-	-	17.7	21.1	13.3	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً قاعدة بيانات البنك الدولي.





ويبين الجدول رقم (2) بعض مؤشرات العمق المالي في أوغندا للفترة 2000-2021، وتشمل نسبة مجموع الأصول التي تحتفظ بها بنوك والأموال المودعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، وأصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، ورأس مال سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، وإجمالي حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر كافة المؤشرات السابقة لضعف حجم الجهاز المصرفي في أوغندا وضعف النمو والطور.

ويبين الجدول رقم (3) بعض مؤشرات الكفاءة المالية المصرفية في أوغندا للفترة 2021-2002:

### جدول رقم (3)

#### بعض مؤشرات الكفاءة المالية المصرفية في أوغندا للفترة 2021-2002

الانتماء المصرفي للودائع المصرفية (%)	رأس مال البنوك لإجمالي الأصول (%)	القروض المصرفية المتعثرة لإجمالي القروض (%)	نقاط البنوك Z	التكاليف العامة للبنوك لإجمالي الأصول (%)	دخل البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)	انتشار الإقراض المصرفي والودائع	هامش الفائدة الصافي للبنوك (%)	
52.3	9.6	3.0	7.9	5.5	12.2	13.5	9.6	2002
54.5	8.6	7.2	8.6	6.5	11.4	9.1	12.2	2003
56.8	10.3	2.2	9.6	7.4	12.7	12.9	13.1	2004
56.9	11.7	2.3	10.0	7.0	10.3	10.9	12.3	2005
66.3	11.9	2.9	10.6	6.9	10.1	9.6	12.4	2006
62.9	12.4	4.1	11.0	7.4	23.3	9.8	11.7	2007
74.5	15.2	2.2	12.8	7.5	38.9	9.8	9.0	2008
72.7	15.8	4.2	14.1	8.3	36.8	11.2	10.5	2009

الانتتمان المصرفي للودائع المصرفية (%)	رأس مال البنوك لإجمالي الأصول (%)	القروض المصرفية المتعثرة لإجمالي القروض (%)	نقاط البنوك Z	التكاليف العامة للبنوك لإجمالي الأصول (%)	دخل البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)	انتشار الإقراض المصرفي والودائع	هامش الفائدة الصافي للبنوك (%)	
71.5	11.3	1.9	12.1	6.8	35.7	12.5	8.6	2010
86.1	12.8	2.0	14.0	6.7	32.9	8.5	10.2	2011
82.7	12.7	4.1	15.2	6.7	34.6	9.4	11.0	2012
80.0	12.4	5.8	14.0	7.0	34.1	11.2	10.3	2013
80.2	13.0	4.0	14.2	6.2	36.0	10.8	8.8	2014
83.2	13.0	5.1	13.2	6.2	31.1	9.8	8.6	2015
80.0	11.7	10.4	15.1	6.2	27.4	10.6	10.0	2016
75.1	13.8	5.5	16.2	6.7	30.2	11.6	10.7	2017
77.9	13.9	3.3	15.0	6.6	28.5	10.5	9.7	2018
74.9	13.7	4.7	16.7	7.1	32.7	-	10.9	2019
69.1	13.4	5.2	15.1	5.1	24.3	-	8.6	2020
71.4	-	-	16.7	5.1	22.8	-	9.7	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويظهر الجدول رقم (3) بعض مؤشرات الكفاءة المالية المصرفية في أوغندا للفترة 2000-2021، وتشمل معدل هامش الفائدة الصافي للبنوك، ونسبة انتشار الإقراض المصرفي والودائع، ونسبة دخل البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، والتكاليف العامة للبنوك لإجمالي الأصول، ونقاط البنك Z Score، والقروض المصرفية المتعثرة إلى إجمالي القروض، ورأس مال البنوك إلى إجمالي الأصول، والانتتمان المصرفي للودائع المصرفية، وتشير هذه المؤشرات للكفاءة النسبية للجهاز المصرفي الأوغندي،

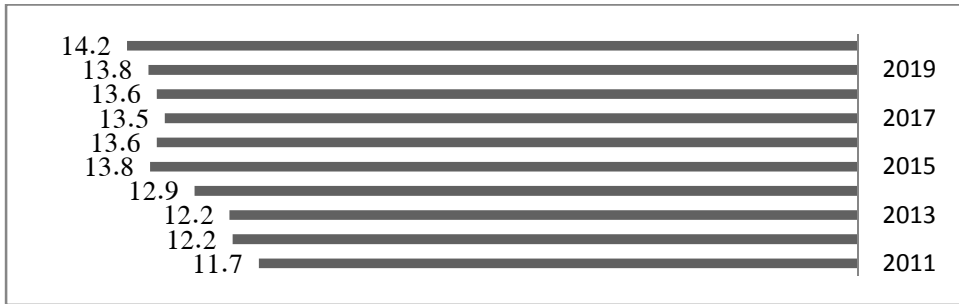


حيث يعمل بكفاءة لتوليد الأرباح وإدارة العمليات، وهو بذلك يقع في مرتبة جيدة ومستعد للنمو والتوسع.

ويبين الشكل رقم (9) نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي في أوغندا للفترة 2011-2019:

### شكل رقم (9)

نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي  
في أوغندا للفترة 2011-2019



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويظهر الشكل نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي في أوغندا للفترة 2011-2019 وهي البيانات المتاحة، وخلال هذه الفترة تراوحت تلك النسبة بين 11.7% و 14.2% وهي نسبة صغيرة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المستدام.

### ثالثاً: الإطار التطبيقي

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تعرضت لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، تبين أنها اختارت المؤشرات التي تعبر عن حجم وعمق السوق المصرفي كمتغيرات مستقلة في نماذج اقتصادية لدراسة تأثيرها على النمو الاقتصادي كمتغير تابع وتم التعبير عنه إما بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي أو معدل نمو نصيب الدخل من الناتج القومي الإجمالي، وتم إدخال متغير أو أكثر من

المتغيرات التقليدية ذات الأثر على النمو الاقتصادي مثل الإنفاق الحكومي أو الاستثمار أو الانفتاح التجاري أو معدل نمو السكان أو التضخم وغيرها من المتغيرات.

### عرض وتوصيف النموذج

في دراسة (جميلة يحي صحراوي، 2011)<sup>1</sup>، هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطور كلا من السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1979-2009). ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق الاختبارات والأساليب القياسية الآتية: اختبار جذر الوحدة، اختبار الاستقرار للنموذج، اختبار التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ. حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، ومتغيري القيمة السوقية للأسهم ومعدل دوران الأسهم ممثل لتطور السوق المالي، ومتغيري عرض النقد والائتمان المحلي لتمثيل تطور الجهاز المصرفي، وتم إضافة الإنفاق الحكومي كممثل للسياسة المالية، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تبين أن الائتمان المحلي له تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما تبين أن العرض النقد، والقيمة السوقية، ومعدل الدوران تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

وبناء على الدراسة السابقة تم اختيار النموذج التالي:

$$YG_{it} = f (CR_{it}, MTR_{it}, INVEST_{it}, BNKCAP_{it}, GOV_{it})$$

حيث يعبر عن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع وخمس متغيرات مستقلة مفسرة هي نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رأسمال البنوك إلى الأصول وأخيراً نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> جميلة يحيى صحراوي: أثر تطور السوق المالي و تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي:

دراسة حالة الأردن (1979-2009)، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة، 2011).



## الفروض القبلية

يفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة (2005-2019)، ويتوافق هذا الفرض مع النظرية الاقتصادية ويدعمه عدد من الدراسات السابقة، حيث أشارت لعلاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

فالجهاز المصرفي تم قياسه بأربع مؤشرات هي:

- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي تعكس مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص، كمؤشر للجهاز المصرفي، ولها تأثير داعم للنمو (Liang and Tang, 2006)، فكلما زادت هذه النسبة أشار ذلك لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ومؤشر نسبة السيولة من الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنها بعرض النقود بالمفهوم الواسع M2 ويشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع لأجل وودائع التوفير، ويقاس حجم وأهمية قطاع الوساطة المالية، ويشير لمستوى وتأثير تطور القطاع المصرفي على الاقتصاد (Shittu and Ayodele, 2012)، وكلما قلت هذه النسبة كان دليلاً لكفاءة الجهاز المصرفي في استيعاب العرض النقدي متمثلاً في زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- ونسبة رأسمال البنك إلى الأصول، ويقاس حجم وقوة الجهاز المصرفي، وهي نسبة رأس مال البنك إلى أصوله المرجحة بالمخاطر والمطلوبات المتداولة (التعرض للائتمان)، وهي مؤشر لقياس ملاءة المصارف والقدرة على تسديد الالتزامات، ويفترض أن نقصان هذه النسبة تدل على قوة المصارف وبالتالي تساهم في النمو الاقتصادي من خلال تعبئة رأس المال وتنويع المخاطر في الاقتصاد (Nowbusting, 2011).
- ومؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الثابت الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولحجم الاستثمار وبالتالي

يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ( Enisan and Olufisayo, 2009).

وتم إدخال الإنفاق الحكومي مؤشرا ليعبر عن الاستقرار الاقتصادي ككل، لذا تم إدراجه في النموذج وكذلك فعل آخريين مثل (Levine and Zervos, 1998) و (Ghimire Giorgioni, 2009) استخدام الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل استقرار الاقتصاد الكلي، كما استخدمه آخرون مثل و (Barro Sala-I-Martin, 1995) استخدامه كمعيار يعبر عن الفساد السياسي.

### البيانات المستخدمة

من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم جمع البيانات في شكل سلاسل زمنية للأعوام 2005 إلى 2019، وتم استبعاد عام 2020 من التحليل للظروف الطارئة المترتبة على انتشار فيروس كورونا.

وتم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي ومن النشرات الشهرية والسنوية الصادرة عن البنك المركزي الأوغندي بالإضافة لهيئة الإحصاء الأوغندية، وتم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربعية للحصول على عدد مشاهدات أكبر، وتم تحويل قيم المتغيرات المستقلة إلى الصيغة اللوغاريتمية للتخلص من مشكلة تباين قيم المتغيرات ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة، بينما لم يحول المتغير التابع إلى اللوغاريتمية لوجود قيم صفرية أو سالبة، كذلك تم أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات لحل مشكلات إحصائية تبين وجودها في البيانات بهدف تحسين مخرجات تقدير النموذج وكفاءته وعدم تحيزه، وتم عرض قيم المتغيرات قبل التحويل وبعده في جداول تم إدراجها في ملحق خاص بهذا البحث.

تم استخدام متغير تابع وخمس متغيرات مستقلة مفسرة منها ثلاثة عن الجهاز المصرفي واثنان كمعغيرات تحكمية مؤثرة على النمو الاقتصادي، وهذه المتغيرات هي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>Ugx, UShs ترمز إلى عملة أوغندا وهي شلن أوغندي.



(1) GDPG معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

(2) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي GOV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2016، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>.

(3) مؤشر CR نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2016، ويشير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية بدون حقوق ملكية، والائتمان التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد، بالنسبة لبعض البلدان تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة<sup>2</sup>.

(4) مؤشر MTR نسبة السيولة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2016، وهي M2 أو عرض النقود بالمفهوم الواسع ويشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع لأجل وودائع التوفير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2016، ويقاس حجم وأهمية قطاع الوساطة المالية كمؤشر للجهاز المصرفي، والمعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع

<sup>1</sup> [www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP/USA/FRA/JPN/GBR/SWE/ESP/ITA/ZAF/IND/UGA?year=2021](http://www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP/USA/FRA/JPN/GBR/SWE/ESP/ITA/ZAF/IND/UGA?year=2021)

<sup>2</sup> World Bank, World Development Indicators, INDICATOR\_CODE: FM.AST.PRVT.GD.ZS, [data.worldbank.org/indicator/](http://data.worldbank.org/indicator/)

العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية<sup>1</sup>.

(5) مؤشر BNKCAP وهو نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول (%)، رأس مال البنك إلى الأصول هو نسبة رأس مال البنوك واحتياطياتها إلى إجمالي الأصول، يشمل رأس المال والاحتياطيات الأموال التي يساهم بها الملاك، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة والخاصة، والمخصصات، وتعديلات التقييم ويشمل رأس المال رأس المال من المستوى الأول (الأسهم المدفوعة والأسهم العادية)، وهي سمة مشتركة في الأنظمة المصرفية في جميع البلدان، وإجمالي رأس المال التنظيمي، والذي يتضمن عدة أنواع محددة من أدوات الدين الثانوية التي لا يلزم سدادها إذا كانت الأموال مطلوب للحفاظ على الحد الأدنى من مستويات رأس المال (وتشمل هذه المستوى 2 والمستوى 3 من رأس المال). إجمالي الأصول يشمل جميع الأصول غير المالية والمالية<sup>2</sup>.

(6) مؤشر INVEST إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي).

#### اختبار البيانات

تم عمل الاختبارات الأولية للبيانات وهي:

أ- المؤشرات الإحصائية أو الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج قبل التعديل بتحويل البيانات السنوية إلى ربع سنوية وأخذ اللوغاريتم وأخذ الفروق الأولى

<sup>1</sup>World Bank, World Development Indicators, INDICATOR\_CODE: FM.LBL.BMNY.GD.ZS, data.worldbank.org/indicator/

<sup>2</sup>World Development Indicators, data.worldbank.org/indicator/.





جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

		BNKCAP	CR	GDPG	GOV	INVEST	MTR
المتوسط	Mean	12.021	11.455	6.607	14.372	24.264	18.898
الوسيط	Median	12.194	11.961	7.484	13.695	24.052	19.075
القيمة العظمى	Maximum	13.902	13.901	10.428	18.291	30.312	23.618
القيمة الدنيا	Minimum	9.376	8.239	0.159	11.756	20.925	14.017
الانحراف المعياري	Std. Dev.	1.446	1.594	2.667	1.643	2.186	2.124
الالتواء	Skewness	-0.588	-0.664	-0.934	0.723	1.047	-0.138
التفرطح	Kurtosis	2.276	2.428	3.376	3.033	4.648	3.850
	Jarque-Bera	4.763	5.229	9.081	5.223	17.757	1.996
	Probability	0.092	0.073	0.011	0.073	0.000	0.369
المجموع	Sum	721.263	687.296	396.408	862.348	1455.851	1133.882
	Sum Sq. Dev.	123.389	149.909	419.749	159.320	282.004	266.277
المشاهدات	Observations	60	60	60	60	60	60

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews10

عدد المشاهدات بعد تعديل البيانات 60 مشاهدة، وكان متوسط معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي 6.6% بينما متوسط نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي 14.4%، متوسط نسبة قروض القطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي 11.45%، متوسط رأس مال البنوك إلى الأصول 12%، متوسط نسبة المعروض النقدي للناتج المحلي الإجمالي 18.9%، متوسط نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للناتج المحلي الإجمالي 24.26%.

ب- مصفوفة الارتباط: الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (5)

تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج

	GDPG	BNKCAP	CR	GOV	INVEST	MTR
GDPG	1	-0.253	-0.273	-0.036	-0.477	0.244
BNKCAP	-0.253	1	0.643	0.434	0.408	-0.125
CR	-0.273	0.643	1	0.365	0.209	0.536
GOV	-0.036	0.434	0.365	1	-0.014	0.324
INVEST	-0.477	0.408	0.209	-0.014	1	-0.390
MTR	0.244	-0.125	0.536	0.324	-0.390	1

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews10

تظهر مصفوفة الارتباط العلاقات المزدوجة بين متغيرات النموذج، ويظهر من الجدول رقم (5) ضعف الارتباط فيما عدا العلاقة بين نسبة المعروض النقدي ونسبة القروض للقاع الخاص فهي متوسطة، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

ج- اختبارات السكون Stationary Test لمعرفة مدى استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات، وتكون السلسلة مستقرة إذا كانت خالية من جذر الوحدة، بناء عليه نختار النموذج المناسب، وسوف نستخدم اختباري ديكي فولر المعدل ADF واختبار وفيليبس بيرون PP عن طريق معيار شوارتز SC، وإذا كانت السلاسل غير مستقرة تحوّل القيم إلى الصيغة اللوغاريتمية. وكانت نتائج الاختبارات عدم استقرار السلاسل في المستوى، واستقرت جميعاً في المستوى الأول.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		GDPG	BNKCAP	CR	GOV	INVEST	MTR
With Constant	t-Statistic	-2.89	-1.76	-2.76	-0.83	-2.24	-2.80
	Prob.	0.05	0.39	0.07	0.80	0.19	0.07
		*	n0	*	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.00	-3.11	-3.43	-2.32	-2.32	-2.77
	Prob.	0.14	0.11	0.06	0.42	0.42	0.21
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.14	0.85	0.20	0.62	0.12	-0.17
	Prob.	0.23	0.89	0.74	0.85	0.72	0.62
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(GDPG)	d(BNKCAP)	d(CR)	d(GOV)	d(INVEST)	d(MTR)
With Constant	t-Statistic	-7.49	-7.63	-7.52	-7.55	-7.50	-7.48
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.47	-7.59	-7.48	-7.73	-7.44	-7.43
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.55	-7.55	-7.55	-7.55	-7.55	-7.55
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		GDPG	BNKCAP	CR	GOV	INVEST	MTR
With Constant	t-Statistic	-2.74	-1.76	-2.71	-0.80	-2.15	-2.61
	Prob.	0.07	0.39	0.08	0.81	0.23	0.10
		*	n0	*	n0	n0	*

		At First Difference					
		d(GDPG)	d(BNKCAP)	d(CR)	d(GOV)	d(INVEST)	d(MTR)
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.77	-2.93	-3.30	-2.28	-2.20	-2.58
	Prob.	0.21	0.16	0.08	0.44	0.48	0.29
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.67	0.84	0.52	0.61	0.12	-0.17
	Prob.	0.42	0.89	0.83	0.85	0.72	0.62
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant	t-Statistic	-6.56	-7.63	-6.44	-5.91	-7.50	-6.20
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.51	-7.59	-6.38	-6.28	-7.44	-6.19
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.62	-7.55	-6.43	-7.55	-7.55	-6.26
	Prob.	0	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***	***

Notes: (\*) Significant at the 10%; (\*\*) Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews10

وبذلك تنتهي الاختبارات الأولية للمتغيرات، وهي اختبارات ما قبل تقدير النموذج.

### تقدير النموذج وعرض نتائج القياس

بعد استعراض الدراسات السابقة واختيار النموذج وتحديد ووصف المتغيرات، سيتم اختبار الفروض والتوصل للنتائج عن طريق تقدير معاملات النموذج باستخدام الأساليب الإحصائية بهدف الوصول لقيم وإشارات المعلمات وبالتالي التعرف على العلاقات بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ثم سيتم اختبار النموذج للتأكد من قدرته التفسيرية وموثوقية الاعتماد على مقدراته.

#### أ- تقدير النموذج:

طبقاً لنتائج الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية للمتغيرات، فإن أنسب أسلوب إحصائي للتحليل هو الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression Model** بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك بعد تعديل البيانات بأخذ اللوغاريتم للمتغيرات المستقلة، كذلك تعديل البيانات بأخذ الفرق الأول لها حيث كانت البيانات مستقرة عند الفرق الأول وذلك بهدف تحسين جودة النموذج.

ويتم صياغة النموذج كالتالي:

$$Y=a+b_1X_1+b_2X_2+\dots +E_t$$

وستكون نتيجة التقدير الصيغة التالية

$$y_{it}=\alpha+\beta X_{it}+\mu_{it}$$

المعادلة المقدره

$$D(\text{LOG}(\text{GDPG})) = C (1) *D(\text{LOG}(\text{CR})) + C (2) *D(\text{LOG}(\text{GOV})) + C (3) *D(\text{LOG}(\text{INVEST})) + C (4) *D(\text{LOG}(\text{MTR})) + C (5) *D(\text{LOG}(\text{BNKCAP})) + C (6)$$

المعادلة بعد التقدير

$$D(\text{LOG}(\text{GDPG})) = -11.3*D(\text{LOG}(\text{CR})) + 3.2*D(\text{LOG}(\text{GOV})) - 0.7*D(\text{LOG}(\text{INVEST})) + 10.8*D(\text{LOG}(\text{MTR})) + 16.3*D(\text{LOG}(\text{BNKCAP})) - 0.05$$

وبإجراء تقدير للنموذج باستخدام برنامج EViews10، تم إدخال بيانات المتغيرات وتم إجراء العمليات المطلوبة للتحليل، والجدول التالي يظهر النتائج:

جدول رقم (6)

مخرجات نتائج تقدير النموذج باستخدام برنامج EViews10

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))

Method: Least Squares

Date: 03/18/23 Time: 17:19

Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4

Included observations: 59 after adjustments

LS D(LOG(GDPG)) D(LOG(CR)) D(LOG(GOV)) D(LOG(INVEST))  
D(LOG(MTR)) D(LOG(BNKCAP)) C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG(CR))	-11.342	2.276	-4.983	0.000
D(LOG(GOV))	3.184	1.700	1.873	0.067
D(LOG(INVEST))	-0.746	1.475	-0.506	0.615
D(LOG(MTR))	10.809	2.733	3.956	0.000
D(LOG(BNKCAP))	16.311	1.861	8.766	0.000
C	-0.053	0.063	-0.852	0.398
R-squared	0.637	Mean dependent var		-0.004
Adjusted R-squared	0.603	S.D. dependent var		0.742
S.E. of regression	0.467	Akaike info criterion		1.412
Sum squared resid	11.567	Schwarz criterion		1.623
Log likelihood	-35.651	Hannan-Quinn criter.		1.494
F-statistic	18.636	Durbin-Watson stat		2.029
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews10



## ب- عرض وتحليل النتائج:

يتم تفسير نتائج تقدير النموذج من خلال إشارة وقيم المعلمات Coefficient، حيث كانت النتائج معنوية إحصائياً لمعلمات جميع المتغيرات والنموذج ككل.

ويمكن من خلال الجدول رقم (6) استنتاج وتفسير المعلمات المقدرة اقتصادياً بأن هناك علاقة غير معنوية بين نسبة الإنفاق الحكومي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد اختلفت الافتراضات القبلية حول أثر هذا المتغير بين من اعتبره محفز وداعم للنمو وبين من اعتبره مؤشراً للفساد السياسي.

وفيما يتعلق بالقروض، فهناك علاقة معنوية عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير نحو 11.3، وهذا لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 11.3 نقطة مئوية في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن تفسير النتيجة بأن القروض الموجهة للقطاع الخاص توجه نحو الاستهلاك وليس الاستثمار.

وكان تقدير معلمة نسبة السيولة معنوي إحصائياً وذا علاقة طردية، أي أن ارتفاع نسبة السيولة ب 1% يؤدي لارتفاع معدل نمو نصيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 10.8 وحدة، وهو يتماشى مع النظرية الاقتصادية في.

وفيما يتعلق أثر نسبة التراكم الرأسمالي فهو غير معنوي إحصائياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة، وتفترض النظرية الاقتصادية لعلاقة إيجابية بينهما.

وفيما يتعلق نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول، فقد أشارت نتائج التقدير إلى التأثير الطردي المعنوي إحصائياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زادت نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول بنقطة مئوية واحدة زاد معدل نمو الناتج

المحلي الحقيقي بمقدار نحو 16.3%، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تذهب إلى وجود علاقة طردية.

وبذلك نقبل نتائج هذا النموذج، ويتضح أن متغيرات القطاع المصرفي تؤثر على المتغير التابع، وبالتالي يمكن قبول الفرض الذي يقضي بتأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي متمثلاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيين أوغندا خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2019.

### ج- اختبار النموذج:

تم عمل اختبارات تشخيصية للنموذج المقدر لاختبار جودة توفيق النموذج واختبارات المشاكل القياسية، وذلك قبل اعتماد النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- تظهر قيمة  $t$  المحسوبة معنوية متغيرين وغير معنوية في متغيرين من متغيرات مستقلة. وبالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج بلغت قيمة  $F$  المحسوبة نحو 18.6 ( $F$ -Statistic)، وأنها معنوية إحصائياً، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم معنوية نموذج الانحدار المقدر، وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الانحدار، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من المحلي الإجمالي، أو أن واحداً على الأقل من هذه المتغيرات له تأثير.
- بينما القدرة التفسيرية للنموذج ككل بلغت نحو 60% حسب قيمة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared) أي أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير نحو 60% من التغيرات الحادثة في متغير معدل نمو نصيب الفرد من المحلي الإجمالي، والباقي يرجع إلى الأخطاء العشوائية وعوامل أخرى.
- وعن المعايير القياسية للنموذج، بلغت قيمة معامل درين واتسون في هذا النموذج نحو 2.03، وبفحص القيمة الجدولية المقابلة تبين أن قيمة درين واتسون تشير إلى



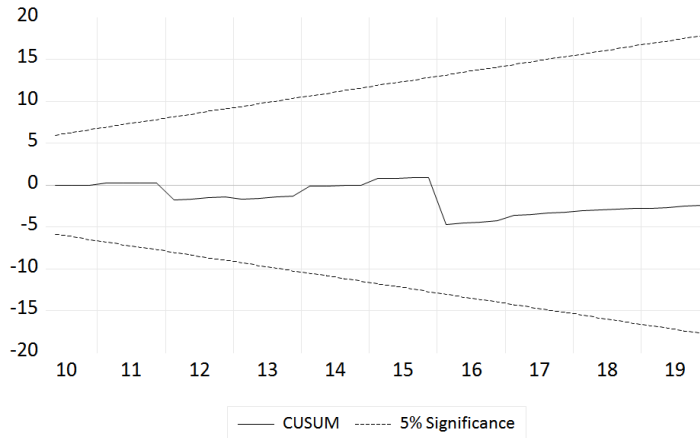


عدم وجود انحدار زائف وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية (استقراره النموذج) حيث يتم اختبار المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي عن طريق اختبار كوزوم للاستقرار الهيكلي Cusum Test، وتظهر نتائج الاختبار في الشكل رقم (10)، حيث يتأكد استقرار السلاسل الزمنية للنموذج.

### الشكل رقم (10)

#### نتيجة اختبار كوزوم للاستقرار الهيكلي



المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج eviews10.

#### رابعاً: النتائج والتوصيات

تم في هذه الدراسة التأكيد على أن الجهاز المصرفي له تأثير على النمو الاقتصادي، حيث إن القطاع المالي الأكثر تطوراً له قدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يساعد على تمويل الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.

### أولاً: النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- 1- صغر حجم الجهاز المصرفي في أوغندا.
- 2- تم تطبيق دراسة قياسية باستخدام نموذج قياسي، وذلك بغية قياس أثر مؤشرات الجهاز المصرفي في أوغندا على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2019.
- 3- تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية للحصول على عدد مشاهدات أكبر، وتم التحويل إلى الصيغة اللوغاريتمية، وتم أخذ الفرق الأول للمتغيرات لحل مشكلات للوصول إلى نتائج أكثر دقة وهدف تحسين مخرجات تقدير النموذج وكفاءته وعدم تحيزه.
- 4- طبقاً لنتائج الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية للمتغيرات، فإن أنسب أسلوب إحصائي للتحليل هو الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.
- 5- نجح النموذج في اختبارات تشخيصية للنموذج المقدر لاختبار جودة توفيق النموذج واختبارات المشاكل القياسية وتم قبول نتائجه.
- 6- القطاع المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي متمثلاً في نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوغندا خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2019 عن طريق كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة السيولة ونسبة رأس مال البنوك إلى الأصول.
- 7- هناك علاقة معنوية عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- 8- هناك علاقة معنوية طردية بين نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- 9- هناك علاقة معنوية طردية بين نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



## ثانياً: التوصيات

بناءً على الدراسة الاقتصادية وبعد استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة ونتائج الاختبارات القياسية، يمكن تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في أوغندا، وذلك بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي الأوغندي عموماً، وبواقع الجهاز المصرفي تحديداً وذلك بتحسين خدمات البنوك والمؤسسات المالية في أوغندا، وزيادة عدد فروعها في جميع أنحاء البلاد، لتحسين التمويل للأفراد والشركات والحكومة، وبالتالي زيادة الإنفاق والإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما يمكن التوصية بزيادة الاستثمار في تطوير الجهاز المصرفي في أوغندا، وتحسين التشريعات المالية لتشجيع المزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

كذلك يقدم هذا البحث عدد من توصياتها:

- 1- التوسع في الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي في أوغندا والتوسع في عدد البنوك وعدد فروعها وزيادة المنتجات المالية المقدمة.
- 2- العمل على مزيد من دمج القطاع الخاص في السوق المصرفي لزيادة العمق والتوسع، سواء في الملكية أو الإدارة.
- 3- مزيد من الدعم الحكومي والعمل على تحفيز الادخار والاستثمار لأنهما من أهم عوامل نمو الاقتصاد الأوغندي.
- 4- واخيراً بوصى الباحث بضرورة التوسع في دراسة أثر التطور المالي والسوق المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال سلاسل زمنية طويلة الأجل، وكذلك إدخال البيانات المقطعية لزيادة عمق الدراسات.

- قائمة المراجع:
- إبراهيم بدر شهاب: مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة المختلطة الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية (الأردن: الجامعة الأردنية، 1990).
- أحمد محمد غنيم: بحوث ودراسات علمية في إدارة الإنتاج والعمليات (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007).
- جميلة يحيى صحراوي: أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن (1979-2009)، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة، 2011).
- خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية- (عمان: دار وائل للنشر، 2006).
- سهام مخلوفي، محمد لحسن علاوي: دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية: حالة الجزائر والأردن 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2016).
- شذى عبد الحسين جبر الزبيدي: اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات العلمية (2011).
- عبد الوهاب الأمين: مبادئ الاقتصاد الكلي (القاهرة: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002).
- عمار حمد خلف: قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، *Journal of Economics and Administrative Sciences* 17.64 (2011): 179-179.
- لانا احمد الغصاونة: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2012) (جامعة مؤتة، 2014).
- مجاهد كترة: تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis، رسالة دكتوراة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، 2016).



- هاني مصطفى الشامي؛ نشوى محمد عبد ربه: **التنمية المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجلة التجارة والتمويل، 38(1) (طنطا: كلية التجارة جامعة طنطا، 2018).
- Odhiambo, Nicholas M., and Sheilla Nyasha.: **Financial development and economic growth in Uganda: A multivariate causal linkage**, Journal of African Business 23.2 (2022): 361-379.
- Bernard Azolibe, Chukwuebuka.: **Banking sector intermediation development and economic growth: Evidence from Nigeria**, Journal of African Business 23.3 (2022): 757-774.
- Case & Fair: **Principles of economics**, ninth edition (prentice hall, 2009).
- Darrat, Alif F.: **Are financial deepening and economic growth causally related? Another look at the evidence**, International Economic Journal 13.3 (1999): 19-35.
- Doaa H.I Mahmoud: **Factors Affecting the Growth of the Egyptian Economy**, Volume 28, Journal of the Advances in Agricultural Researches, 28(1), 15-23 Issue 1, March 2023, Page 15-23 ،Faculty of Agriculture, (Alexandria University, 2023).
- Eton, M., Gilbert, U., Fabian, M., Godfrey, B., & Benard, P. O.: **Financial Inclusion and Economic Growth in Uganda A case study of selected districts in Western Uganda**, International Journal of Advances in Scientific Research and Engineering (IJASRE), ISSN:2454-8006, DOI: 10.31695/IJASRE, Vol. 5 No. 10 (2019): Volume 5 Issue 10 Oct (2019)
- Harris, R.D.: **Stock Markets and Development: A Re-Assessment'**, European Economic Review 41(1): (1997) 139-146.
- Hauner, David, and Shanaka J. Peiris.: **Banking efficiency and competition in low-income countries: the case of Uganda**, Applied Economics 40, no. 21 (2008):2703-2720.
- Kilimani, Nicholas.:**Financial Development and Economic Growth in Uganda**, The IUP Journal of Financial Economics. V. (2007), 14-34.

- Levine, Ross.: **Financial development and economic growth: views and agenda**, Journal of economic literature 35, no. 2 (1997): 688-726.
- Odhiambo, Nicholas M & Nyasha, Sheilla, **Financial development and economic growth in Uganda: A multivariate causal linkage**, Working Papers 25711, University of South Africa, Department of Economics, 2019.
- Shittu, Ayodele Ibrahim.: **Financial intermediation and economic growth in Nigeria**. *British Journal of Arts and Social Sciences* 4.2 (2012): 164-179.
- Sindani, Moses, and A. N. Buchichi.: **The impact of financial sector deepening on economic growth in Kenya**, International Academic Journal of Information Sciences and Project Management, Volume 1, Issue 1, pp. 41-64 (2013).
- Solow, R. M.: **Growth Theory Second Edition Oxford Edition** (New York: Oxford University Press, 2000).
- Susan P. Shapiro & Law & Society Association: **Conflicting Responsibilities Maneuvering Through the Minefield of Fiduciary Obligations**, Paper Presented at the Annual Meeting of the Law and Society Association, (Toronto: June, 1995).
- World Development Indicators, [data.worldbank.org/indicator/](http://data.worldbank.org/indicator/).
- World Bank. 2012. Global Financial Development Report 2013: Rethinking the Role of the State in Finance. World Bank, Washington, DC (<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>).
- [www.bou.or.ug/bou/bouwebsite/bouwebsitecontent/publications/Statistical\\_Abstract/2021/2021-Bank-of-Uganda-Statistical-Abstract.pdf](http://www.bou.or.ug/bou/bouwebsite/bouwebsitecontent/publications/Statistical_Abstract/2021/2021-Bank-of-Uganda-Statistical-Abstract.pdf)
- [www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP/USA/FRA/JPN/GBR/SWE/ESP/ITA/ZAF/IND/UGA?year=2021](http://www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP/USA/FRA/JPN/GBR/SWE/ESP/ITA/ZAF/IND/UGA?year=2021)
- <https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/uganda>

